

Distr.: General
10 March 2010
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ
إعلان منح الاستقلال للبلدان
والشعوب المستعمرة

جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

٣	أولا - معلومات أساسية
٣	ثانيا - المسائل الدستورية والسياسية والقانونية
٧	ثالثا - الميزانية
٨	رابعا - الظروف الاقتصادية
٨	ألف - لمحة عامة
٩	باء - السياحة
١٠	جيم - الصناعة التحويلية والتشييد والخدمات المالية
١١	دال - النقل والمرافق العامة
١٣	هاء - الزراعة ومصائد الأسماك
١٤	خامسا - الأحوال الاجتماعية



١٤	لحة عامة	- ألف
١٤	القوة العاملة	- باء
١٥	التعليم	- جيم
١٦	الصحة العامة	- دال
١٧	الجريمة ومنع الجريمة	- هاء
١٧	حماية البيئة والتأهب لمواجهة الكوارث	- سادسا
١٨	المسائل العسكرية	- سابعا
١٩	العلاقات مع المنظمات والشركاء الدوليين	- ثامنا
١٩	مركز الإقليم في المستقبل	- تاسعا
١٩	موقف حكومة الإقليم	- ألف
١٩	موقف الدولة القائمة بالإدارة	- باء
٢٠	الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة	- جيم

أولا - معلومات أساسية

١ - جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة إقليمٌ غير متمتع بالحكم الذاتي تديره الولايات المتحدة الأمريكية. ويقع الإقليم في الجزء الشرقي من البحر الكاريبي على بعد ١٠٧٥ ميلا جنوب شرقي ميامي و ٦٠ ميلا إلى الشرق من بورتوريكو. ويبلغ مجموع مساحته البرية حوالي ٣٥٢ كيلومترا مربعا. ويتكون الإقليم من ثلاث جزر رئيسية هي سانت كروا وسانت جون وسانت توماس ومن جزيرة صغيرة هي ووتر آيلند. وتقع العاصمة، شارلوت أمالي، في جزيرة سانت توماس. وكانت هذه الجزر ملكا للدانمرك من عام ١٧٥٤ وحتى عام ١٩١٧، وهو التاريخ الذي أصبحت فيه عملية شراء الولايات المتحدة الأمريكية للجزر بمبلغ ٢٥ مليون دولار نافذة. ومُنح سكان جزر فرجن جنسية الولايات المتحدة بموجب قانونين صادرين عن الكونغرس في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٢٧ و ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٣٢ عن طريق التجنيس الجماعي. ويضطلع مكتب الولايات المتحدة لشؤون الجزر بمسؤوليات وزير الداخلية في الإقليم.

٢ - ووفقا لمصادر إقليمية واتحادية، قُدر عدد سكان الإقليم في عام ٢٠٠٩ بحوالي ١١٠.٠٠٠ نسمة، يعيش ٤٥٠٠ فرد منهم في سانت جون، فيما ينقسم العدد الباقي بالتساوي تقريبا بين سانت توماس وسانت كروا، ومعدل نمو السكان سلبى بدرجة طفيفة جدا. وكما ورد في التقارير السابقة، يُقدر بأن التركيبة السكانية للإقليم تتألف من أكثر من ٧٥ في المائة بقليل من السود، و ١٣ في المائة من البيض، ويتشكل الباقي من خليط من الآسيويين ومن أصول أخرى. ووفقا لتقديرات حديثة، يعيش ٩٥ في المائة من السكان في بيئة حضرية.

ثانيا - المسائل الدستورية والسياسية والقانونية

٣ - جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة هي إقليمٌ مُنظم غير مدمج بالولايات المتحدة. وبموجب القانون التأسيسي لجزر فرجن (١٩٣٦) وصيغته المنقحة في عام ١٩٥٤، والتعديلات اللاحقة للقانون التأسيسي المنقح في عام ١٩٥٤، فإن لدى الإقليم هيئة تشريعية، تعرف أيضا بمجلس الشيوخ، وهي هيئة أحادية المجلس، مكوّنة من ١٥ شيخا يُنتخبون بالاقتراع المباشر لولاية مدتها سنتان. وتوكل السلطة التنفيذية إلى حاكم جرت العادة منذ عام ١٩٧٠ على انتخابه مع نائبه من القائمة نفسها، بالاقتراع المباشر، لولاية

ملاحظة: المعلومات الواردة في ورقة العمل مستقاة من مصادر منشورة، بينها منشورات صادرة عن حكومة الإقليم، ومن معلومات أحوالها الدولية القائمة بالإدارة إلى الأمين العام بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة.

مدتها أربع سنوات. وينتخب الحاكم لولايتين متتاليتين فقط، بيد أن من الممكن إعادة انتخابه بعد مرور ولاية كاملة عقب تنحيه عن السلطة. ويعيّن الحاكم رؤساء الإدارات التنفيذية بعد استشارة الهيئة التشريعية وموافقتها، ويتمتع بسلطة إقرار التشريعات أو نقضها، وإصدار الأوامر التنفيذية.

٤ - وكما ذكر في التقرير السابق، فقد أسفرت الانتخابات التي أجريت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ لمنصب الحاكم، عن فوز جون ديجونغ من الحزب الديمقراطي في جولة انتخابية حاسمة ضد مرشح الحزب المستقل بنسبة ٥٧ في المائة من الأصوات. وأسفرت الانتخابات التشريعية الأخيرة التي أجريت بالإقليم في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ عن انتخاب ١٥ عضواً في مجلس الشيوخ، وهم ١٠ أعضاء من الحزب الديمقراطي وعضوان من حركة المواطنين المستقلين و٣ أعضاء لا ينتمون إلى أي حزب. وستجرى الانتخابات التشريعية المقبلة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. وينتخب الإقليم مندوباً عنه في مجلس النواب بالولايات المتحدة، له حق التصويت في اللجان. وكما ذكر في التقرير السابق، خاضت المرشحة الديمقراطية دونام. كريستين غمار الانتخابات لعام ٢٠٠٨ بدون منافس لها وأعيد انتخابها لولاية سابعة مدتها سنتان بصفتها مندوبة جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة في كونغرس الولايات المتحدة.

٥ - ويضم النظام القضائي للإقليم محكمة محلية ومحكمة الدرجة الثانية ومحكمة عليا، وقد بدأت هذه الأخيرة عملها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. والمحكمة العليا لجزر فرجن هي محكمة الاستئناف لجزر فرجن التي تستمع إلى الطعون التي تبت فيها محكمة الدرجة الثانية لهذه الجزر. وإنشاء المحكمة العليا يلغي تدخّل القضاء الاتحادي في المسائل القضائية المحلية البحتة.

٦ - ومنذ أن نقّحت الدولة القائمة بالإدارة القانون التأسيسي لجزر فرجن في عام ١٩٥٤، جرت أربع محاولات للاستعاضة عنه بدستور محلي يقرّه شعب الإقليم، وينظّم الآليات تسيير الأعمال الداخلية للحكومة. وعلى الرغم من أن كونغرس الولايات المتحدة أذن في عام ١٩٧٦ بإقرار دستور محلي بمقتضى القانون العام رقم ٩٤-٥٨٤ للولايات المتحدة، إلا أنه لم يكتب النجاح لأي من المحاولات الأربع.

٧ - وكما ذكر في التقرير السابق، فإنه، وبعد توقيع قانون المؤتمر الدستوري الخامس في عام ٢٠٠٤ من قبل الحاكم في ذلك الحين، جرى في حزيران/يونيه ٢٠٠٧ انتخاب ٣٠ مندوباً ليشكلوا المؤتمر الدستوري. وافتتح المؤتمر الدستوري الخامس في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. وفي ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٩، أقر المؤتمر الدستوري دستوراً مقترحاً لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة بأغلبية ثلثي الأصوات. وكان نص الدستور المقترح قد قدم

للحاكم في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٩، وتمت إتاحتها على نطاق واسع، بما في ذلك للهيئة الدستورية وعلى الإنترنت. ويتضمن نص الدستور المقترح، المكون من ٢٧ صفحة، في ديباجته ومواده التسع عشرة، أحكاما عن مشروع قانون للحقوق؛ ومبادئ، وفروع الحكومة وتقسيماتها الفرعية؛ وسكان جزر فرجن؛ والانتخابات؛ والتعليم؛ والشباب؛ والضرائب؛ والمالية والتجارة؛ والتنمية الاقتصادية؛ والصحة العامة، والسلامة والرفاه؛ والثقافة؛ وحماية البيئة؛ والاستفتاءات والإلغاءات؛ وإنشاء لجنة استشارية معنية بالوضع السياسي.

٨ - وفيما يتعلق بإنشاء اللجنة الاستشارية المعنية بالوضع السياسي، ينص الدستور المقترح في المادة السابعة عشرة منه على إنشاء اللجنة في غضون سنتين من اعتماد الدستور، ولولاية مدتها ثلاث سنوات. وعلاوة على ذلك، وبعد سنة من التوعية الجماهيرية بشأن خيارات تحديد الوضع والعلاقات الاتحادية فيما يتعلق بـ: (أ) الدولة، (ب) الارتباط الحر، و (ج) الاستقلال، فسيتم إجراء انتخابات خاصة. وستكون المشاركة في هذه الانتخابات الخاصة بشأن تحديد الوضع حكرا على مواطني جزر فرجن "من السكان الأصليين ذوي الأسلاف" و "من السكان الأصليين"، على النحو المحدد في المادة الثالثة من الدستور المقترح، سواء كانوا مقيمين داخل الإقليم أو خارجه.

٩ - وتنص المادة الثالثة من الدستور المقترح على أن "السكان الأصليين ذوي الأسلاف" بجزر فرجن هم الأشخاص أو سليلي الأشخاص الذين ولدوا في الإقليم، أو كانوا يعيشون فيه، بتاريخ ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٣٢، أو قبل ذلك التاريخ، ولا يحملون جنسية أي بلد آخر؛ و "السكان الأصليون" بجزر فرجن هم الأشخاص أو سليلي الأشخاص الذين ولدوا في الإقليم بعد ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٣٢.

١٠ - وظلت بعض أحكام الدستور المقترح تشكل مصدر خلاف بين المندوبين حسبما أوضحته التقارير الإعلامية فعلى سبيل المثال، بموجب المادة السادسة، لا يحق إلا لمواطني جزر فرجن "ذوي الأسلاف أو الأصليين" الترشح لمنصب الحاكم ونائب الحاكم. وكذلك، بموجب المادة الحادية عشرة، فإن مواطني جزر فرجن من "السكان الأصليين ذوو الأسلاف" غير ملزمين بدفع بعض ضرائب معينة على الممتلكات. وعلاوة على ذلك، وفي رسالة علنية، أوضح الحاكم أن القراءة الأكثر عمومية وبساطة لمشروع الدستور تُظهر بأنه يتعارض مع المسلمات الأساسية للمساواة في الحماية والإنصاف.

١١ - وفي وقت لاحق من العام، تحدث السيد جيرارد لوز أمور جيمس الثاني، رئيس المؤتمر الدستوري الخامس لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، أمام الجلسة الثالثة للجنة الرابعة التابعة للجمعية العامة المنعقدة في دورتها الرابعة والستين في ٦ تشرين الأول/أكتوبر

٢٠٠٩ (انظر A/C.4/64/SR.3، الفقرات ١٠-١٢)، فقال إن الدستور المقترح قدم حسب الأصول إلى الحاكم المنتخب الذي كان ينبغي له أن يجيله، لأغراض المراجعة، إلى الدولة القائمة بالإدارة، والتي لديها السلطة في تغييره أو تعديله، كلياً أو جزئياً، حسبما هو محدد في القانون. ومضى رئيس المؤتمر الدستوري الخامس فأبلغ اللجنة الرابعة بأن الحاكم اتخذ قراراً "من طرف واحد" بعدم إحالة الدستور المقترح إلى الدولة القائمة بالإدارة على أساس الزعم بأن بعض الأحكام قد لا تكون متسقة مع طريقة تطبيق دستور الولايات المتحدة على الإقليم. وأشار إلى أن موظفي المؤتمر الدستوري الخامس رفعوا دعوى قضائية إلى محكمة الدرجة الثانية بالإقليم لإصدار تكليف بإحالة الدستور المقترح إلى الدولة القائمة بالإدارة، وأنهم ينتظرون قرار المحكمة.

١٢ - وفي غضون ذلك، وفي الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي بشأن إنهاء الاستعمار، التي نظمتها الأمم المتحدة، وعقدت في سانت كيتس ونيفيس في أيار/مايو ٢٠٠٩، تطرقت تريغيتزا روتش من جامعة جزر فرجن إلى جملة أمور، حيث تحدثت عن مساعي الإقليم لاعتماد دستور محلي بهدف زيادة الحكم الذاتي المحلي، على الرغم من أن الكثيرين في الإقليم يقولون بأنه ينبغي البت في مسألة المركز السياسي الدولي قبل اتخاذ أي قرار بشأن الدستور المقترح.

١٣ - وكما ذكر في التقرير السابق، فإنه، فيما يتعلق بالوضع السياسي الدولي للإقليم، أُجري في عام ١٩٩٣ الاستفتاء الأول والوحيد بشأن مجموعة من الخيارات المتعلقة بالوضع السياسي. إلا أن نسبة الناخبين الذين أدلو بأصواتهم بلغت ٢٧ في المائة فقط، صوت ٨٠,٣ في المائة منهم للإبقاء على الوضع القائم. واعتبرت النتيجة باطلة لأن نسبة الناخبين المشاركين كانت أقل من ٥٠ في المائة.

١٤ - وبعد تأخير دام نصف سنة تقريباً، شمل إصدار حكم من محكمة الدرجة الثانية، قدم الحاكم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ مشروع الدستور إلى رئيس الولايات المتحدة الأمريكية. وبمقتضى القانون العام ٩٤-٥٨٤، أمام الرئيس مهلة ٦٠ يوماً لإحالة النص على الكونغرس، مشفوعاً بتعليقاته عليه. ثم تفسح أمام الكونغرس مهلة ٦٠ يوماً أخرى لاستعراض الوثيقة، التي تُعتبر، بعد انقضاء هذه المدة، بأنها قد أُقرت من قبل الكونغرس، ما لم يكن قد تم إقرارها أو تعديلها قبل ذلك التاريخ. ويُقدم مشروع الدستور، بصيغته الموافق عليها أو المعدلة، إلى الناخبين المؤهلين بالإقليم لإجراء استفتاء عليه.

١٥ - وفي ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٠، قدم رئيس الولايات المتحدة الدستور المقترح إلى الكونغرس، مؤيدا الاستنتاجات التي توصلت إليها وزارة العدل بأن العديد من أجزاء النص المقترح تقتضى التحليل والتعليق عليها، بما في ذلك ما يتعلق منها بعدم وجود اعتراف صريح بسيادة الولايات المتحدة على الإقليم وسيادة القانون الاتحادي فيه؛ وبأحكام لإجراء انتخابات خاصة بشأن الوضع الإقليمي لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة؛ وبأحكام تضيي مزايا قانونية على جماعات معينة تحدد تبعا لمكان وتوقيت الولادة، أو توقيت الإقامة، أو النسب. وقرر الكونغرس عقد جلسات استماع بشأن الدستور المقترح في ١٧ آذار/مارس ٢٠١٠ في واشنطن العاصمة.

ثالثا - الميزانية

١٦ - بدأت السنة المالية للإقليم، بحسب الدولة القائمة بالإدارة، في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. وقدم الحاكم ميزانية السنة المالية ٢٠١٠ إلى الهيئة التشريعية الثامنة والعشرين في ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، بمستوى تمويل مقترح قدره ٨٥٤,٤ مليون دولار، متوفر لرصد اعتمادات من الميزانية التشغيلية للصندوق العام. وحذر الحاكم الهيئة التشريعية من أن الإقليم يواجه خيارات صعبة كحكومة، ويواجه تحديات كبيرة كمجتمع، ومشاق حقيقية لأن جزر فرجن تواجه الواقع المرير المتمثل في الأزمة الاقتصادية العالمية^(١).

١٧ - وأعلن الحاكم في خطابه عن حالة الإقليم الذي ألقاه يوم ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، أنه كان للأزمة الاقتصادية العالمية أثرٌ مدمرٌ على أموال الحكومة، التي كانت تعاني أصلا من عجز شهري قدره ٢٥ مليون دولار. وانخفضت الإيرادات الضريبية بنسبة تزيد عن ٣٠ في المائة. وهذا يعني أن المبلغ المتاح للإنفاق لدى حكومة الإقليم هو أقل بـ ٢٣٤ مليون دولار عما كان عليه في العام السابق، ويبلغ ذلك ما يقرب من نصف تكلفة رواتب واستحقاقات العاملين بحكومة الإقليم، الذين بلغ عددهم (في عام ٢٠٠٨) حوالي ١٢ ٠٠٠ عامل. وفي نفس الوقت، فقد تقدمت حكومة الإقليم بطلب للحصول على تمويل لمشاريع تفوق قيمتها ٤٠٠ مليون دولار، في إطار المنح التحفيزية التي تُقدم بمقتضى قانون الانتعاش وإعادة الاستثمار الأمريكي في الولايات المتحدة لعام ٢٠٠٩، وحصلت على أكثر من ١٥٧ مليون دولار، وهذا المبلغ، إلى جانب التدابير الأخرى، مثل الاقتراض، سيدعم الصندوق العام.

(١) معلومات مقدمة من الدولة القائمة بالإدارة في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٠.

١٨ - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، فإن تمرير قانون الانتعاش وإعادة الاستثمار الأمريكي في الولايات المتحدة لعام ٢٠٠٩، أتاح لجزر فرجن نحو ٢٨٠ مليون دولار من التمويل القائم على معادلة مستمدة من أرقام الإحصاءات بغرض تعزيز البرامج القائمة ودعم توسيع نطاق الخدمات والمبادرات في مجالات كفاءة استهلاك الطاقة، والتعليم، والرعاية الصحية، والعمل، وإنفاذ القانون.

١٩ - وكما أُشير في التقرير السابق، فإن التشريع الذي ألغى قانونا اتحاديا لعام ١٩٣٦ يحد من سلطة حكومة الإقليم في إدارة نظامها الخاص بالضرائب على الأملاك، أصبح قانونا في عام ٢٠٠٧، والأمر سيان بالنسبة إلى قانون إصلاح الضرائب على الأملاك الذي أصبح نافذا في آذار/مارس من السنة التالية. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، فقد مضى الإقليم قدما نحو إكمال الخطوات اللازمة الأخرى، ولكنه لم ينجح بعد في إلغاء أمر زجري بشأن المسائل الضريبية صادر أساسا من المحكمة في عام ٢٠٠٣؛ ولم تقم حكومة الإقليم بجباية الضرائب على الأملاك منذ عام ٢٠٠٨.

رابعاً - الظروف الاقتصادية

ألف - لحة عامة

٢٠ - يشكل قطاعا السياحة والصناعات التحويلية الدعامتين الأساسيتين لاقتصاد جزر فرجن. وتشكل السياحة، التي تتركز في جزيرة سانت توماس، أكبر مصدر مدخل للدخل والعنصر الرئيسي في نمو الاقتصاد، حيث تساهم بحوالي ٨٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للإقليم. ويساهم قطاع الصناعات التحويلية، الذي يتواجد بصفة أساسية في سانت كروا، بنحو ١٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وهو يشتمل، بقدر كبير، على تكرير النفط وتقطير الرُّم، كما يشتمل بقدر أقل على المنسوجات، والإلكترونيات، والمواد الصيدلانية، وعمليات تجميع الساعات. ووفقا لمكتب جزر فرجن للبحوث الاقتصادية التابع للولايات المتحدة، وباستخدام أحدث الأرقام المتاحة، بلغ الناتج المحلي الإجمالي للإقليم حوالي ٤,١ بليون دولار في عام ٢٠٠٦، كما بلغ نصيب الفرد من الدخل ٣٨١ ٢٠ دولار في عام ٢٠٠٨.

٢١ - وتشكل هيئة التنمية الاقتصادية بجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، آلية حكومية شبه مستقلة مسؤولة عن تشجيع وتعزيز التنمية الاقتصادية في الإقليم. وهي تتكون من خمسة عناصر رئيسية: لجنة التنمية الاقتصادية، ومصرف التنمية الحكومي، ومؤسسة تنمية المدن الصناعية، ووكالة تنمية الأعمال الصغيرة، وبرنامج منطقة المشاريع.

٢٢ - وتتمثل الأغراض والأهداف الأساسية للجنة التنمية الاقتصادية بجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، والخاضعة لإشراف هيئة التنمية الاقتصادية، في تعزيز نمو وتطوير وتنويع الاقتصاد؛ وإفادة شعب الإقليم من خلال اكتشاف وتنمية الموارد البشرية والاقتصادية المتوفرة لديه إلى أقصى قدر ممكن؛ وإنشاء فرص العمل المجزي للسكان والمحافظة عليها؛ وتشجيع تكوين رأس المال من أجل التنمية الصناعية؛ وتطوير النظام التعليمي بالإقليم؛ والحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية بالإقليم. وكما ذكر سابقا، فإن الهيئة مخولة منح تخفيضات ضريبية من قبيل الإعفاء الكامل من الضرائب على الأملاك وبنسبة ٩٠ في المائة من ضريبة الدخل المحلية والأرباح.

باء - السياحة

٢٣ - تشكل السياحة القطاع الاقتصادي الرئيسي في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، حيث تسهم، وفقا لمصادر اتحادية، بنحو ٨٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وتمثل سانت توماس وسانت جون المركزين السياحيين الرئيسيين. وتغطي ثلثي سانت جون حديقة وطنية، كما تحوي أنواعا متطورة من صناعات السياحة تحت الماء والسياحة الإيكولوجية. واستضاف الإقليم ٢,٤ مليون زائر في عام ٢٠٠٨، غالبيتهم من السياح القادمين في سفن الرحلات السياحية.

٢٤ - وأفادت الحكومة القائمة بالإدارة أن صناعة السياحة تضررت بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية، ولكن مكتب البحوث الاقتصادية بجزر فرجن نشر في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ مؤشرات سياحية لشهري أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ أظهرت زيادة في أعداد السياح الواصلين إلى الإقليم؛ فعلى سبيل المثال، زاد إجمالي أعداد الزوار الواصلين بنسبة ٤,٤ في المائة في شهر أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٩ مقارنة بأيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، وبنسبة ٢٥,٧ في المائة في تشرين الأول/أكتوبر مقارنة بنفس الشهر من العام السابق.

٢٥ - وأفاد الحاكم في خطابه عن حالة الإقليم لعام ٢٠١٠، أن النقل الجوي بالمطارين الرئيسيين بالإقليم سجلا نموا بنسبة ٢٥ و ٣٤ في المائة خلال عام ٢٠٠٩. وخلال موسم ٢٠٠٩، أفادت حكومة الإقليم عن وصول ما يزيد قليلا عن ١ ٥٨٢ ٠٠٠ من الزوار القادمين بالسفن السياحية، بانخفاض قدره ١٠ في المائة تقريبا مقارنة بعام ٢٠٠٨. وللترويج للسياحة في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، قامت إدارة السياحة في الإقليم في عام ٢٠٠٩ بتنفيذ خطة تسويق للفنادق الصغيرة تستفيد منها الفنادق التي تحوي ٥٠ غرفة أو أقل، وكشفت عن إطلاق حملة إعلانية جديدة.

جيم - الصناعة التحويلية والتشييد والخدمات المالية

٢٦ - يساهم قطاع الصناعة التحويلية، الذي يتكون بمعظمه من تكرير النفط وتقطير الرُّم، إسهاما كبيرا في اقتصاد الجزر. وبحسب إحصاءات حكومة الإقليم، بلغت قيمة الصادرات البترولية المكررة في عام ٢٠٠٨، وهي أحدث سنة تتوفر أرقام إحصائية بشأنها، حوالي ١٤ بليون دولار. ويحوي الإقليم إحدى أكبر وأحدث مصافي النفط في العالم تقع على الساحل الجنوبي لسانت كروا، وهي مشروع مشترك بين فروع إحدى شركات القطاع الخاص بالولايات المتحدة والشركة الفنزويلية العامة للنفط. وقبيل نهاية عام ٢٠٠٩، شغلت المصفاة وحداتها الخاصة بالنفط الخام بسعة تبلغ ٧٧ في المائة، بانخفاض حاد من ٩١ في المائة في السنة السابقة، مما يعكس سوء حالة السوق وضرورة القيام بعمليات تصليح غير مقررّة.

٢٧ - وتشكل صناعة الرُّم الدعامة الثانية في قطاع الصناعات التحويلية بالإقليم. واستنادا إلى أحدث الإحصاءات المتاحة من قبل حكومة الإقليم، بلغ إجمالي صادرات الإقليم من الرُّم حوالي ٣١,٤ بليون دولار في عام ٢٠٠٨. وحسبما أفادت الحكومة القائمة بالإدارة، فقد بدأ العمل في آب/أغسطس ٢٠٠٩ في تشييد المقطرة الجديدة للرُّم التابعة للقطاع الخاص بموجب اتفاق مع حكومة الإقليم تم توقيعه ليصبح قانونا في عام ٢٠٠٨، وتسير أعمال التشييد وفقا للمواعيد المحددة. ومن المتوقع أن تصبح المقطرة جاهزة للعمل بحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، وأن توظف من ٦٠ إلى ٧٠ شخصا للعمل في سانت كروا. بمجرد أن يتم تشغيلها. وفي عام ٢٠٠٩، صادقت الهيئة التشريعية على اتفاق تعاقدا للشراكة مدتها ٣٠ عاما بين القطاعين العام والخاص، مما يعزز العلاقة بين الإقليم وبين إحدى الشركات الرئيسية الأخرى المنتجة للرُّم. ويستخدم الاتفاق برنامج "تغطية" الضريبة المحلية على الرُّم، وهو يشكل أداة للتنمية الاقتصادية تقوم باسترداد ضرائب الإنتاج على الرُّم المنتج محليا الذي يباع في الولايات المتحدة.

٢٨ - وانخفضت قيمة رخص البناء في الإقليم بشكل ملحوظ بنسبة تعادل حوالي ٢٢ في المائة خلال عام ٢٠٠٩ مقارنة بعام ٢٠٠٨. ووفقا للحكومة القائمة بالإدارة، ظلت فرص العمل في قطاع التشييد ضعيفة خلال الفترة قيد الاستعراض. وفي الوقت نفسه، ووفقا لخطاب الحاكم عن حالة الإقليم في عام ٢٠١٠، حصلت ثلاثة مشاريع لفنادق كبرى في سانت كروا على موافقة حكومية للشروع في البناء، كما أذنت الحكومة بالمضي قدما في مشروعين لتشييد منتجعين بجزيرة سانت توماس. كذلك، ومن خلال الموافقة على مبادرات مشاريع رأسمالية، اتخذت حكومة الإقليم في عام ٢٠٠٩ خطوات لتحسين مرافق ترفيهية

مختلفة، وتصميم وتشبيد المركز الجديد لمكتبة وسجلات سانت توماس، ومبنى تورو التابع لوزارة العدل، فضلا عن أسواق السمك في لارين وفرينشتاون وفريدريكستيد.

٢٩ - وأفاد المحاكم أيضا بأنه خلال عام ٢٠٠٩، أعادت وزارة الإسكان والتنمية الحضرية بالولايات المتحدة إلى حكومة الإقليم ملكية ٣٥ فداناً من الأراضي الواقعة ضمن أملاك بورديو العقارية بسانت جون وأحرز تقدم نحو تصليح وإعادة تأهيل ٥٠٠ من الوحدات السكنية الشاغرة البالغ عددها ٩٠٠ وحدة.

٣٠ - ووفقاً لمصادر إقليمية واتحادية، يشكل قطاع الخدمات المالية والتجارية الدولية مكوناً صغيراً، لكن متمماً، من مكونات الناتج المحلي الإجمالي بالإقليم. وقد كان هذا القطاع يوظف خلال الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ نحو ٢ ٥٠٠ شخص، وقد حافظ، إلى حد كبير، على عدد الوظائف التي يشملها مقارنة بالسنوات السابقة.

دال - النقل والمرافق العامة

٣١ - كانت جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة تحوي في الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ طرق برية بطول يبلغ حوالي ١ ٢٥٠ كلم ونحو ٦٥ ٠٠٠ مركبة مسجلة. ويتمتع الإقليم بواحد من أفضل موانئ المياه العميقة الطبيعية في منطقة البحر الكاريبي، ويحتل موقعا استراتيجيا على طول ممر أنيغادا - وهو مسار رئيسي للسفن المبحرة إلى قناة بنما. وفي الإقليم خمسة مرافق رئيسية لرسو السفن قادرة على استقبال السفن السياحية وبعض السفن التابعة لسلاح البحرية. وفي سان كروا ثلاثة من هذه المراسي هي ساوث شور وغالوز باي وفريدريكستيد. بينما يوجد المرسيان الأخرى في سان توماس، وهما المرفقان الواقعان في كراون باي اللذان تشغلهما هيئة موانئ جزر فرجن، وهي وكالة حكومية شبه مستقلة، وشركة وست إنديان المملوكة للجزر.

٣٢ - وتتولى هيئة الموانئ تشغيل مطارين دوليين هما مطار سيريل إي كينغ في سان توماس ومطار هنري إي رولسن في سانت كروا. وأفاد لحاكم في حديث أدلى به إلى وسائل الإعلام، أن وزارة النقل في الولايات المتحدة وإدارة الطيران الاتحادية منحت هيئة الموانئ بالإقليم أكثر من ١٤ مليون دولار من أجل عملية إعادة التأهيل الجارية لمدرج مطار سيريل كينغ. ومن المتوقع أن تعالج إعادة التأهيل المخاوف القديمة العهد من حالة المدرج ونظام الإنارة الخاص به.

٣٣ - إن هيئة المياه والكهرباء بجزر فرجن كيان حكومي مستقل تابع لحكومة الإقليم يقوم بإنتاج وتوزيع الطاقة الكهربائية ومياه الشرب لقرابة ٥٤.٠٠٠ من مستهلكي الكهرباء و ١٢.٠٠٠ من مستهلكي المياه الصالحة للشرب. وتقوم هيئة المياه والكهرباء أيضا بتركيب وصيانة مصابيح الإنارة بشوارع الإقليم. وتعتبر الهيئة شركة عامة لا تهدف للربح وتساهم مباشرة في ميزانية حكومة جزر فرجن من خلال دفع مبلغ سنوي بدلا من الضرائب لخزانة جزر فرجن. وقد تأسست الهيئة بموجب القانون ١٢٤٨ الصادر في ١٣ آب/أغسطس ١٩٦٤ عن الهيئة التشريعية الخامسة لجزر فرجن. وتحدد لجنة الخدمات العامة أسعار خدمات الكهرباء ومياه الشرب وإنارة الشوارع.

٣٤ - وتؤكد الكهرباء حراريا باستخدام الوقود المستورد، وقد أبرم في عام ٢٠٠٩ اتفاق بشأن تشييد محطتين لإنتاج الطاقة الكهربائية باستخدام وقود الكتلة الأحيائية. ووفقا للحاكم، ستشيد في كل من سانت كروا وسانت توماس مرافق متطورة جدا لتحويل النفايات إلى طاقة بغرض معالجة معظم قمامة الإقليم وتحويلها إلى وقود مستخلص من النفايات. وقال أيضا إن القضايا المتعددة المحيطة بإغلاق مطامر النفايات، والتي مضى عليها ثلاثون عاما، قد شارفت على الحل وذلك بفضل توحيد وتنسيق جهود هيئة المياه والكهرباء وهيئة إدارة النفايات.

٣٥ - وفي عام ٢٠٠٩ قام مكتب الطاقة، التابع لمكتب الحاكم، من جانبه بوضع خطة استراتيجية مكونة من ٣١ مبادرة للاسترشاد بها في تنفيذ سياسات الطاقة في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، وهو ما برح في طليعة من رصدوا أموال التحفيز الاتحادي من أجل دعم الأهداف المتمثلة في تحقيق الكفاءة في استخدام الطاقة والطاقة المتجددة. ومن المتوقع أن تسمح هذه الأموال بتوسيع نطاق صناعة تسخين المياه بالطاقة الشمسية في الإقليم، وتسخير غازات مطامر القمامة كمصدر للطاقة، وزيادة الحسومات المقدمة للمستهلك مقابل الكفاءة في استخدام الطاقة، والعديد من المشاريع الأخرى المتعلقة بالطاقة المتجددة.

٣٦ - وكما ورد في وسائل الإعلام، تلقى مكتب الطاقة في عام ٢٠٠٩ العديد من منح التحفيز المالي في إطار قانون الانتعاش وإعادة الاستثمار الأمريكي لتشجيع المحافظة على الطاقة والطاقة المتجددة في الإقليم، بلغت قيمتها ٢٠,٦ مليون دولار من صندوق برامج الطاقة في الولايات، ومبلغ ٩,٦ مليون دولار من المنح الموحدة للكفاءة في استخدام الطاقة والمحافظة عليها، و ١,٤ مليون دولار كمساعدة في جعل المنازل أكثر كفاءة في استهلاك الطاقة، فضلا عن ١٠٤.٠٠٠ دولار كمنحة لبرنامج الولايات للحسومات المقدمة عند شراء

أجهزة منزلية ذات الكفاءة في استخدام الطاقة. ويجري منح الأموال على مراحل بموازاة تحقيق مكتب الطاقة أهداف الأداء الاتحادية.

٣٧ - وكما ذكر سابقا، فإنه، نظرا لمحدودية إمدادات المياه العذبة، تستخدم المياه المالحة على نطاق واسع للأغراض غير المنزلية، بما في ذلك مكافحة الحرائق وشبكة المجاري. وتنتج محطة للتحلية في سانت توماس حوالي ٤,٥ ملايين غالون في اليوم. وتوفر الآبار، ولا سيما في سانت كروا، بقية إمدادات المياه العذبة اللازمة. ونظرا لارتفاع تكلفة المياه، يبلغ متوسط الاستهلاك للشخص الواحد في اليوم نحو ٥٠ غالونا، أي نحو ثلث متوسط الاستهلاك في الولايات المتحدة.

٣٨ - وفيما يتعلق بالاتصالات سُجل، خلال الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ وجود حوالي ٥٩ ٠٠٠ جهاز هاتف و ٨ ٧٠٠ مضيف إنترنت (أي حاسوب موصول مباشرة بالإنترنت)، وعدد من محطات الإذاعة والبث التلفزيوني.

هاء - الزراعة ومصائد الأسماك

٣٩ - شكّل قصب السكر، والقطن بدرجة أقل، مصدرَي الدخل الرئيسيين التقليديين في اقتصاد الإقليم. وفي الوقت الراهن، فإن نطاق القطاع الزراعي صغير جدا، وهو يشتمل بصفة رئيسية على زراعة الفواكه والخضار وتربية المواشي. وبحسب مصدر إتحادي فإن الزراعة في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة تسهم بنحو واحد في المائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة واحد في المائة أيضا من القوى العاملة.

٤٠ - وأفاد الحاكم في خطابه عن حالة الإقليم لعام ٢٠١٠ أن وزارة الزراعة بالإقليم واصلت عملها في عام ٢٠٠٩ لزيادة كمية وتنوع الإنتاج الغذائي المحلي، فقد طبقت في عام ٢٠٠٩ برامج ومبادرات جديدة لزيادة تخزين المياه، ولدعم إنتاج الأغذية المزروعة محليا والتدريب الزراعي للشباب. كما قامت الوزارة بتقديم دعم مباشر للمزارعين عن طريق مساعدتهم في التركيز على اختيار المحاصيل واستخدام الماشية، كما وفرت لهم فرص الاستفادة من التخطيط السليم للأعمال التجارية والحصول على الموارد المالية.

٤١ - وفيما يتعلق بمصائد الأسماك، أيدت حكومة الإقليم مبادرات أطلقت بمجلس إدارة مصائد الأسماك في منطقة البحر الكاريبي مع الدائرة الوطنية لمصائد الأسماك البحرية، وكذلك على مستوى الكونغرس، لضمان جمع البيانات بطريقة دقيقة، وأيضا لضمان عدم وضع قيود غير معقولة على صائدي الأسماك في الإقليم فيما يتعلق بكميات الصيد.

خامسا - الأحوال الاجتماعية

ألف - لحة عامة

٤٢ - واستنادا إلى ما جاء في خطاب الحاكم عن حالة الإقليم لعام ٢٠١٠، فإن إدارة العمل بالإقليم خففت من آثار الركود العالمي في عام ٢٠٠٩ عن طريق إصدار شيكات تأمين ضد البطالة وتوفير التدريب لأكثر من ٤٠٠٠ فرد، بما في ذلك التدريب على التكنولوجيا الخضراء، وبرامج الإعداد المهني في مجال البناء، وسلسلة من البرامج والخدمات لإعادة تدريب العاملين في صناعة السياحة. وبالإضافة إلى ذلك، وظفت الإدارة أكثر من ألف من شباب مواطني جزر فرجن خلال صيف عام ٢٠٠٩.

٤٣ - وعلاوة على ذلك، رصدت إدارة الخدمات البشرية في الإقليم أموالا من الحوافز الاتحادية لزيادة فوائد طوابع المعونة الغذائية الشهرية بنسبة ١٤ في المائة لكل مستفيد. وقد زاد عدد المستفيدين ٤٥٠٠ شخص، أو ما يقارب الثلث. ولدعم أشد المعوزين في الإقليم، قامت حكومة الإقليم بإعادة تشكيل مجلس الإعاقات المتصلة بالنماء، وبتنشيط مجلس التخطيط والمشورة في مجال الصحة العقلية، كما قامت، من خلال التحالف بين الوكالات المعنية بالتشرد في جزر فرجن، بتحديد مصادر التمويل لبناء مأوى للمشردين.

باء - القوة العاملة

٤٤ - وفقا لمعلومات نشرتها حكومة الإقليم، بلغ متوسط العمالة السنوي لعام ٢٠٠٩ حوالي ٤٨ ٢٨٢ وظيفة، مما يشكل انخفاضا قدره ٢,٨ في المائة تقريبا مقارنة بعام ٢٠٠٨، واستقرت البطالة على نسبة ٧,٦ في المائة تقريبا، بزيادة قدرها ٢ في المائة تقريبا مقارنة بعام ٢٠٠٨.

٤٥ - تستمد إدارة العمل بجزر فرجن سلطتها من المواد ٣ و ٢٤ و ٢٧ و ٢٩ من قانون جزر فرجن؛ وقانون الاستثمار في القوى العاملة لعام ١٩٩٨؛ وقانون إدارة السلامة والصحة المهنية لعام ١٩٧٠؛ وغيرها من القوانين الاتحادية التي تتطلب وضع هياكل إدارية تنظم وتفرض معايير عادلة للعمل، وحماية شعب جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة من أي خطر على الصحة والأخلاق والرفاه العام. وتتمثل مهمة إدارة العمل بجزر فرجن في إدارة نظام للبرامج والخدمات الفعالة مصمم لتطوير قوة عاملة قابلة للاستمرار وحمايتها والحفاظ عليها. وأفادت الحكومة القائمة بالإدارة إن الإدارة تشاركت مع مكتب الطاقة في جزر فرجن في عام ٢٠٠٩ لإنشاء برنامج ابتكاري مدته ١٤ أسبوعا يوفر التدريب للسكان المحرومين اقتصاديا من خلال إعدادهم لشغل وظائف فنية في مجال الطاقة المتجددة. ويتم تدريب الطلاب على تجميع وتركيب أنواع مختلفة من نظم تسخين المياه بالطاقة الشمسية.

٤٦ - وكما ذكر في السابق، يجب على أرباب العمل في الإقليم، من جانبهم، اتباع قوانين العمل الاتحادية والخاصة بالإقليم، مثل تلك التي تنظم الحد الأدنى للأجور، ومعايير الصحة والسلامة المهنيين ودفع ضرائب الضمان الاجتماعي والتأمين ضد البطالة.

جيم - التعليم

٤٧ - التعليم في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة إلزامي ومجاني لجميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين الخامسة والنصف والسادسة عشرة. وتتولى إدارة التعليم في الإقليم إدارة شؤون ٤٠ مدرسة تقريبا. وتمتلك جامعة جزر فرجن حرما جامعيًا في جزيرة سانت توماس وآخر في جزيرة سانت كروا، يدرس فيهما نحو ٢ ٥٠٠ طالب متفرغ وغير متفرغ في مجالات مختلفة مثل التربية، وإدارة الأعمال والإدارة العامة، إضافة إلى العلوم البحرية والبيئية، ويتخرج منها أكثر من ٣٠٠ طالب سنويا.

٤٨ - وبناء على تقديرات مصدر اتحادي بلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة في الإقليم في عام ٢٠٠٩ نسبة ٩٥ في المائة. ووفقا لتقارير الإعلامية، أوضح مسؤولون عن التعليم أن معدل الانقطاع عن الدراسة بالإقليم بالنسبة للصفوف من السابع الى الثاني عشر بلغ حوالي ٦ في المائة خلال العام الدراسي ٢٠٠٧-٢٠٠٨. ومن العدد الإجمالي للطلاب الذين تسربوا من المدارس، تتراوح أعمار ٦٥ في المائة منهم بين ١٦ و ١٨ سنة؛ وتبلغ أعمار ٢٩ في المائة من المتسربين ١٩ سنة أو أكثر، بينما تتراوح أعمار ٥ في المائة منهم بين ١٣ و ١٥ سنة.

٤٩ - واستنادا إلى ما ورد في خطاب الحاكم عن حالة الإقليم لعام ٢٠١٠، فإن حكومة الإقليم ما زالت توظف رؤوس أموال في مشاريع المدارس في جميع أنحاء الإقليم؛ وبدأت في إجراء مسح للطلاب في مجال التعليم الخاص؛ ووظفت أول منسق حكومي لقانون الأمريكيين ذوي الإعاقة. وبُذلت جهود في مطلع عام ٢٠١٠ لمعالجة معدل تسرب الطلاب بالإقليم. وأفادت الحكومة القائمة بالإدارة، بالنظر إلى التحدي الذي ما زال يشكله إعداد عاملين كفاء للعمل في الاقتصاد الجديد، ما برحت إدارة التعليم تستمر في البرامج المهنية والتقنية التي من شأنها توفير مسارات وظيفية لوظائف في القطاعات الاقتصادية الابتكارية التي حددها مجلس الاستثمار في القوى العاملة بالإقليم، الذي أنشئ في عام ٢٠٠٨.

٥٠ - أما خارج القطاع العام، فقد حصلت مدرسة خاصة صغيرة في سانت كروا مخصصة للأطفال الذين يعانون صعوبات في التعلم، في أيار/مايو ٢٠٠٩، على اعتماد كامل بوصفها مدرسة إعدادية عالية وثانوية، وقد صدر ذلك الاعتماد من رابطة الولايات الوسطى للكليات والمدارس، وهي رابطة طوعية غير حكومية ذات عضوية تعمل على تحديد التميّز في

مجال التعليم عبر المؤسسات، والمحافظة عليه وتشجيعه، ويشمل ذلك منطقة الولايات الوسطى بالولايات المتحدة الأمريكية.

دال - الصحة العامة

٥١ - يقدر العمر المتوقع لمجمل سكان الإقليم بحوالي ٨٢ سنة للنساء و ٧٦ سنة للرجال. وكما أفيد سابقا فإن حوالي ٥٠ في المائة من جميع سكان جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة يفتقرون للتأمين الصحي. وعلى عكس الحال في الولايات المتحدة، فإن برنامج المعونة الطبية Medicaid (ميديكيد) (برنامج الرعاية الصحية الممول من الموارد الاتحادية وموارد الولايات والمخصص للأفراد والأسر المنخفضي الدخل) ليس برنامج استحقاقات في الإقليم، مما يعني وجود حد أقصى للتمويل الاتحادي. وفي عام ٢٠٠٩، حث الحاكم أعضاء مجلس الشيوخ بالولايات المتحدة على إزالة الحد الأقصى للتمويل الاتحادي باعتبار ذلك شرطا مسبقا أساسيا لوضع برامج ميديكيد مكتملة. وذكر الحاكم في خطابه عن حالة الإقليم لعام ٢٠١٠، أن الإقليم حصل على أموال اتحادية لوضع نظام معلومات حديث لإدارة ميديكيد.

٥٢ - وفي بيان صحفي أصدره مكتب موفدة جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة إلى الكونغرس في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. بمناسبة التوقيع على قانون تمديد العلاج من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بالولايات المتحدة، قالت إن إعادة التفويض لمدة أربع سنوات أمر مهم لأنها تدعم الولايات والأقاليم التي لها برامج ذات صلة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ووفقا لتقارير إعلامية فقد تلقت جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة في السنة المالية ٢٠٠٩/٢٠٠٨ مبلغ ١,١٤ مليون دولار من الأموال المرصودة من الأموال المرصودة بموجب الجزء بء من القانون المذكور، شمل تمويلا لدعم برنامج المساعدة في الحصول على أدوية الإيدز، فضلا عن منحة يمكن أن تستخدم أيضا لتمويل خدمات مباشرة للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٥٣ - وكما أفيد سابقا، افتتح مركز أمراض القلب بجزر فرجن في مستشفى خوان ف. لويس بجزيرة سانت كروا في عام ٢٠٠٨. وقد أُجريت بالمركز أول جراحة ناجحة للقلب المفتوح بالإقليم في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

هاء - الجريمة ومنع الجريمة

٥٤ - في رد على ما يبدو أنه تصاعد في عمليات إطلاق النار المتصلة بالمخدرات وغيرها من جرائم العنف في الإقليم، أصدر الحاكم في الربع الأول من عام ٢٠٠٩ بيانا دعا فيه جميع سكان جزر فرجن لزيادة مشاركتهم وتعاونهم في مكافحة الجرائم العنيفة. ووفقا للحكومة القائمة بالإدارة، فقد بدأ العمل بنظام رقمي جديد للطوارئ "٩١١" في وقت لاحق من العام.

٥٥ - وحسبما ورد في الخطاب عن حالة الإقليم لعام ٢٠١٠، فقد ارتكبت، خلال عام ٢٠٠٩، ٥٤ جريمة قتل، استخدمت أسلحة نارية في ٥١ منها. وتشمل معظم هذه الحالات أفرادا سبق أن ألقى القبض عليهم، أو أشخاصا يهيم الشرطة أمرهم، أو أشخاصا كانت تربطهم أصلا بالقضاء علاقة بشكل أو بآخر، خلال حياتهم القصيرة في كثير من الأحيان. وفيما يتعلق بمنع الجريمة، قامت حكومة الإقليم بإضافة المزيد من كاميرات الأمن في جميع أنحاء الإقليم، وتوفير أموال اتحادية لتحسين قدرات الأدلة الجنائية والتحقيق، وتعزيز الأمن في المدارس، واتخذت خطوات لتوسيع وتحسين قدرات الإدعاء العام بإدارة العدل. وعلاوة على ذلك، قامت إدارة الشرطة بحكومة الإقليم بتعيين منسق لأساليب مكافحة العصابات من أجل تنفيذ المبادرات المتعلقة بمكافحة العصابات.

سادسا - حماية البيئة والتأهب لمواجهة الكوارث

٥٦ - وقّع الحاكم في عام ٢٠٠٩ على مشروع قانون جديد للطاقة أقره المجلس التشريعي بغرض التوعية ببدايات الطاقة المتجددة في القطاعين العام والخاص وزيادة استخدامها، بينما واصلت هيئة المياه والكهرباء بجزر فرجن جهودها الرامية إلى خفض استهلاك النفط، حسبما ذكر أعلاه، بمساعدة من اثنين من مصانع طاقة الكتلة الأحيائية المملوكين للقطاع الخاص بحولان النفايات إلى طاقة.

٥٧ - وعلاوة على ذلك، واستنادا إلى خطاب الحاكم عن حالة الإقليم لعام ٢٠١٠، حققت حكومة الإقليم في عام ٢٠٠٩ عددا من أهداف سياستها البيئية فيما يتعلق بالالتزام المذكور أعلاه من قبل المصنفة بإنفاق ما يزيد على نصف مليار دولار لتطوير عمليات تنظيف إنبعاثات الهواء خلال السنوات الست أو الثماني المقبلة؛ وجهود منتجي الرّم الرئيسيين بالإقليم لإنشاء مرافق جديدة لمعالجة مياه الصرف الصحي وتحديث عمليات التقطير؛ والتوقيع على اتفاق للإدارة التعاونية لتسهيل تطوير مركز البحوث البحرية والتعليم في خليج سولت ريفر تحت رعاية المعهد المشترك للدراسات البحرية في منطقة البحر الكاريبي وجامعة جزر فرجن.

٥٨ - وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٩، أعلنت شراكة دولية لتنمية الطاقة في الدول الجزرية، مكونة بين أيسلندا ونيوزيلندا والولايات المتحدة، من أجل تحسين استخدام تكنولوجيات الكفاءة في استخدام الطاقة وتقنيات الطاقة المتجددة في الدول والأقاليم الجزرية، اختيار جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة لتكون المشروع التجريبي الذي ستشارك الولايات المتحدة من خلاله. وسيركز المشروع على تحقيق أهداف محددة وقابلة للقياس في مجال الطاقة النظيفة من خلال تطوير الموارد المحلية للطاقة المتجددة وتحسين كفاءة استهلاك الطاقة.

٥٩ - وتواجه جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة دوريا الأعاصير والفيضانات إلى جانب وقوعها داخل منطقة معرضة للزلازل. وتقدم الوكالة الاتحادية لإدارة الطوارئ برامج للتخفيف من حدة الكوارث والتأهب لمواجهةها والاستجابة لها والتعافي منها في الإقليم من خلال وكالة جزر فرجن الإقليمية لإدارة الطوارئ، التي تعمل منذ عام ٢٠٠٩ كوكالة قائمة بذاتها وفقا لخطة لإعادة التنظيم أقرها المجلس التشريعي.

٦٠ - واستنادا إلى خطاب الحاكم عن حالة الإقليم لعام ٢٠١٠، حققت وكالة جزر فرجن الإقليمية لإدارة الطوارئ تقدما كبيرا بوصفها وكالة قائمة بذاتها، شمل وضع نظام حديث للاتصالات في حالات الطوارئ "٩١١" على الإنترنت، يشغله مهنيون مدربون تدريباً جيداً على الاستجابة لحالات الطوارئ. ويانشاء مركز الاتصالات، سيعمل المرفق بوصفه أول مركز معتمد اتحاديا لجمع وتبادل المعلومات في منطقة البحر الكاريبي، ومن المتوقع أن يكون في طليعة مراكز إدارة الطوارئ والأمن الداخلي بالمنطقة.

سابعاً - المسائل العسكرية

٦١ - تشير معلومات نشرتها وزارة الأمن الداخلي بالولايات المتحدة خلال عام ٢٠٠٩ إلى أن خفر السواحل التابع للولايات المتحدة في جزيرة سانت توماس يضم حوالي اثني عشر ضابطاً وأفراد طاقم في الخدمة الفعلية يقومون بمهام عملياتية تتصل بالسلامة البحرية والأمن الداخلي.

٦٢ - ووفقا لما قاله الحاكم في خطابه عن حالة الإقليم لعام ٢٠١٠، فقد بدأت حكومة الإقليم في تشييد مرفق إقليمي جديد لتدريب الحرس الوطني ومقر لقيادة قوة مشتركة، وحصلت على موافقة وزارة الدفاع بشأن إنشاء الحرس الوطني الجوي لتوسيع الدور الأمني للإقليم في منطقة البحر الكاريبي. وبالإضافة إلى ذلك، وتمشيا مع الصلات التاريخية والاجتماعية للإقليم في المنطقة، وقبوله مؤخرا بصفة مراقب في منظمة دول شرق البحر الكاريبي، شرع الحرس الوطني في الاضطلاع بدوره كنقطة الاتصال الأولية مع نظام الأمن الإقليمي لمنطقة شرق البحر الكاريبي.

ثامنا - العلاقات مع المنظمات والشركاء الدوليين

٦٣ - جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة عضو منتسب في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ويتمتع الإقليم بمركز مراقب لدى تحالف الدول الجزرية الصغيرة، الذي يعمل كمنتدى لتعزيز العمل في مجال القضايا البيئية، بما في ذلك تغير المناخ. ووفقا لمعلومات قدمتها الدولة القائمة بالإدارة، حظيت جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة في الربع الأخير من عام ٢٠٠٩ بالموافقة على قبولها كحكومة إقليمية تتمتع بمركز مراقب لدى منظمة دول شرق البحر الكاريبي.

تاسعا - مركز الإقليم في المستقبل

ألف - موقف حكومة الإقليم

٦٤ - يوضح الفرع الثاني أعلاه التطورات المتعلقة بالمناقشات التي جرت بشأن مركز جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة في المستقبل.

باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة

٦٥ - شرح مؤخرا مساعد وزيرة الخارجية للشؤون التشريعية، في رسالة مؤرخة ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ موجهة إلى مندوب ساموا الأمريكية لدى كونغرس الولايات المتحدة، موقف حكومة الولايات المتحدة إزاء مركز ساموا الأمريكية وغيرها من المناطق الجزرية التابعة للولايات المتحدة، والذي اعتُبر ساريا أيضا لعام ٢٠٠٩. وكما أُفيد سابقا، ذكر مساعد وزيرة الخارجية في رسالته أن مركز المناطق الجزرية فيما يتعلق بعلاقتها السياسية مع الحكومة الاتحادية هو مسألة داخلية للولايات المتحدة ولا تدخل في نطاق مسؤولية لجنة ال ٢٤ الخاصة. وأضاف أيضا في رسالته أن لا سلطة للجنة ال ٢٤ الخاصة لتغيير العلاقة بين الولايات المتحدة وتلك الأقاليم، بأي وجه من الوجوه، وليس لها ولاية في إدخال الولايات المتحدة في مفاوضات بشأن مركز تلك الأقاليم. وجاء في الرسالة أيضا أن الحكومة الاتحادية، في إطار تنفيذ التزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة بأن تقدم بانتظام إلى الأمم المتحدة بيانات إحصائية وغيرها من المعلومات ذات الطابع التقني تتعلق بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية، قدمت في الوقت ذاته إلى لجنة ال ٢٤ الخاصة بيانات سنوية مستكملة سنوية عن الأقاليم التابعة للولايات المتحدة، إظهارا لتعاون الولايات المتحدة بوصفها الدولة القائمة بالإدارة، وتصويبا لأي أخطاء في المعلومات يمكن أن تكون اللجنة قد تلقتها من مصادر أخرى.

جيم - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

٦٦ - في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، اعتمدت الجمعية العامة القرارين ١٠٤/٦٤ ألف وباء، دون تصويت، استناداً إلى تقرير اللجنة الخاصة الذي أُحيل إلى الجمعية العامة^(٢)، وما تلا ذلك من نظر لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) في الأمر (A/64/413). ويتعلق الجزء حادي عشر من القرار ١٠٤/٦٤ بآء بجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة. وبموجب فقرات منطوق ذلك الجزء، فإن الجمعية العامة:

١ - "تؤحب ببدء انعقاد المؤتمر الدستوري لعام ٢٠٠٧، وتطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة مساعدة حكومة الإقليم على تحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبخاصة التوصل إلى نتيجة ناجحة للمؤتمر الدستوري الداخلي المنعقد حالياً؛

٢ - تطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة تيسير عملية إقرار مشروع دستور الإقليم في كونغرس الولايات المتحدة حالما توافق عليه حكومة الإقليم؛

٣ - تطلب أيضاً إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تساعد الإقليم بتيسير الأعمال التي يضطلع بها فيما يتعلق بوضع برنامج لتثقيف الجمهور، بما يتسق مع المادة ٧٣ (ب) من ميثاق الأمم المتحدة، وتهيب في ذلك الصدد بمؤسسات الأمم المتحدة المعنية أن تقدم المساعدة، عند طلبها، إلى الإقليم؛

٤ - تكرر دعوتها إلى إدماج الإقليم في البرامج الإقليمية التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أسوة بالأقاليم الأخرى غير المتمتعة بالحكم الذاتي التي تشارك في تلك البرامج".

(٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الرابعة والستون، الملحق رقم ٢٣ (A/64/23).